

٧ - معيار التقارير

تركت هذه الصفحة فارغة

١/٧ نص المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

١/١/٧ توجيه التقرير : (الفقرة ٣٥٣٩)
يجب على المرجع أن ينص في تقريره على من يوجه إليه التقرير.

٢/١/٧ نطاق المراجعة : (الفقرة ٣٥٤٠)
يجب على المراجع أن يشير إلى نطاق المراجعة في فقرة مستقلة يتم تمييزها باسم فقرة نطاق المراجعة ، ويجب أن تشمل فقرة نطاق المراجعة على مايلي :
أ - القوائم المالية المشمولة بتقرير المراجع.
ب- مسئولية إدارة المنشأة عن اعداد القوائم المالية.
ج- موقف إدارة المنشأة من تمكينه من الحصول على البيانات والايضاحات التي طلبها.
د- معايير المراجعة التي تمت المراجعة وفقا لها.
هـ- ما إذا كان قد تمكن من تطبيق اجراءات المراجعة التي اعتبرها ضرورية.
و- ما إذا كان قد وصل الى درجة قناعة معقولة تمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية.

٣/١/٧ التعبير عن الرأي : (الفقرة ٣٥٤١)
١/٣/١/٧ يجب على المراجع أن يعبر صراحة عن رأيه في فقرة مستقلة يبين فيها ما إذا كانت القوائم المالية ككل:
أ - تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة كما هو عليه في نهاية الفترة المحاسبية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية خلال تلك الفترة، بناء على كفاية العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة.
ب- تلتزم بمتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للمنشأة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.
وإذا لم يكن لدى المراجع تحفظات ذات تأثير هام على هذه الأمور، فيجب أن يعطي رأيا مطلقا في فقرة مستقلة يتم تمييزها باسم فقرة ((الرأي المطلق)) (نموذج رقم ١ و ٢).

٢/٣/١/٧ يقصد بمعايير المحاسبة المتعارف عليها ما يلي :

أ - أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيـار العـرض والإفصـاح العـام التي سبق اعتمادها بقرار وزير التجارة رقم (٨٥٢) وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧ ما لم يتم تعديلها من قبل الهيئة وفق ما لها من اختصاص.

ب- معايير المحاسبة والآراء والمعايير المهنية الأخرى التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وفق مالها من اختصاص.

وفي حالة وجود موضوع محاسبي لم يصدر بشأنه معيار أو رأي مهني عن الهيئة، يعتبر معيار المحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لهذا الموضوع بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن. وفي حالة وجود موضوع محاسبي لم يصدر بشأنه معيار أو رأي مهني من الهيئة ، ولم يصدر بشأنه معيار دولي ، يعتبر المعيار أو الرأي المهني أو التطبيق الذي تقره الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من بين التطبيقات المتعارف عليها محليا أو دوليا بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن)).

٣/٣/١/٧ يقصد بمعايير المراجعة المتعارف عليها ما يلي :

أ - معايير المراجعة التي سبق اعتمادها بقرار وزير التجارة رقم ٨٥٢ وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧ هـ ما لم يتم تعديلها من قبل الهيئة وفق ما لها من اختصاص.

ب - معايير المراجعة والآراء والمعايير المهنية الأخرى التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وفق مالها من اختصاص.

وفي حالة وجود موضوع مراجعة لم يصدر بشأنه معيار أو رأي مهني عن الهيئة، يعتبر معيار المراجعة الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأكدات الدولية لهذا الموضوع بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن. وفي حالة وجود موضوع مراجعة لم يصدر بشأنه معيار أو رأي مهني من الهيئة ، ولم يصدر بشأنه معيار دولي، يعتبر المعيار أو الرأي المهني أو التطبيق الذي تقره الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من بين التطبيقات المتعارف عليها محليا أو دوليا بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن)).

٢/٣/١/٧ لفت الانتباه :

(الفقرة ٣٥٤٢)

عندما يريد المراجع لفت انتباه مستخدم القوائم المالية إلى أمر هام يتعلق بالقوائم المالية إلا أنه لا يؤثر على رأي المراجع فان عليه بيان ذلك في فقرة مستقلة بعد فقرة الرأي. ويجب أن تكون تلك الفقرة محددة وواضحة وأن تبدأ بعبارة **{(أود) أو (نود) لفت الانتباه إلى ...}** ثم يبين الأمر والعناصر ذات العلاقة في القوائم المالية. ويجب التنبيه إلى عدم جواز اعتبار هذه الفقرة بديلاً لفقرة التحفظ أن وجدت ويوضح نموذج رقم (٣ و ٤) أمثلة على لفت الانتباه.

٣/٣/١/٧ التحفظات في تقرير المراجع :

(الفقرة ٣٥٤٣)

يجب على المراجع أن يقرر لنفسه ما إذا كان يرى ضرورة التحفظ في تقريره. كما يجب عليه أن يقرر نوع التحفظ المناسب والذي ينشأ عادة عن الأسباب التالية مجتمعة أو منفردة :

- ١ - القصور في نطاق المراجعة.
- ٢ - القصور في أمور محاسبية.
- ٣ - الشك غير المتعلق باستمرارية المنشأة.
- ٤ - الشك المتعلق باستمرارية المنشأة.
- ٥ - عدم الالتزام بمتطلبات نظام الشركات أو النظام الأساسي للمنشأة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

وإذا رأى المراجع ضرورة التحفظ يجب عليه مايلي: (الفقرة ٣٥٤٤)

- اعلام القارئ عن جميع تحفظاته وذلك في فقرة مستقلة تتبع فقرة نطاق المراجعة ، ويجب أن تعنون هذه الفقرة بعنوان {التحفظ أو التحفظات}.
- إصدار رأي متحفظ أو رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي وذلك في فقرة مستقلة تتبع فقرة التحفظ ويجب أن تظهر تلك الفقرة بكل وضوح رأي المرجع، أو مايفيد بعدم تمكنه من إبداء الرأي ، ويجب أن تعنون هذه الفقرة بعنوان (رأي متحفظ) أو (رأي معارض) أو (الامتناع عن إبداء الرأي) حسب درجة التحفظ.

أ - القصور في نطاق المراجعة :

عندما يكون هناك قصور في نطاق المراجعة يصعب على المراجع التأكد من خلو القوائم المالية من الاخطاء (بما في ذلك اخطاء الحذف). وعندما يصل المراجع إلى قناعة معقولة إلى أنه قد يكون من الضروري تعديل القوائم المالية تعديلاً هاماً نتيجة لاحتمال وجود اخطاء كان من الممكن له تحديدها لو تمكن

من تطبيق كل اجراءات المراجعة التي رآها ضرورية يلزم عليه التحفظ في رأيه أو أن يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل. (الفقرة ٣٥٤٥)

ويصدر المراجع رأياً متحفظاً إذا كان في اعتقاده أنه قد يكون من الضروري تعديل القوائم المالية تعديلاً هاماً. أما إذا كان في تقديره الشخصي أن تأثير التعديلات التي قد تكون ضرورية على القوائم المالية هام جداً أو شامل لدرجة لا يستطيع المراجع معها تكوين رأي في القوائم المالية ككل فيجب عليه أن يمتنع عن إبداء الرأي. (الفقرة ٣٥٤٦)

وعندما يتحفظ المراجع في رأيه بسبب القصور في نطاق المراجعة فيجب عليه:

- ١- أن يعدل فقرة نطاق المراجعة ليشير إلى القصور فيه.
- ٢- أن يبين في فقرة التحفظ كيف والي اي مدى يمكن ان تعدل القوائم المالية إذا كان ذلك قابلاً للتحديد المعقول.
- ٣- أن يبدأ تحفظه بعبارة {{ باستثناء }}.
- ٤- أن تعبر جمل فقرة الرأي بما يفيد بأن تحفظه يعود على التأثير المحتمل للتعديلات التي قد تكون ضرورية على القوائم المالية (نموذج رقم ٩).

(الفقرة ٣٥٤٧)

وعندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل بسبب قصور في نطاق المراجعة فان عليه ان يصوغ جمل فقرة الامتناع عن الرأي بما يفيد بأن امتناعه عن إبداء رأيه في القوائم المالية ككل يعود إلى عدم تمكنه من تكوين رأي في القوائم المالية ككل بسبب التأثيرات الهامة للتعديلات التي قد تكون ضرورية على القوائم المالية. (نموذج رقم ١٠) (الفقرة ٣٥٤٨)

ب - القصور في أمور محاسبية :

عندما تتأثر القوائم المالية بالقصور في أمور محاسبية ذات تأثير هام يجب على المراجع أن يتحفظ في رأيه أو يصدر رأياً معارضاً. وفي كلتا الحالتين على المراجع أن يضمن تقريره فقرة للتحفظ يبين فيها مايلي :

- ١- وصفا كاملاً للقصور في الأمور المحاسبية.
- ٢- كيف وإلى أي حد تأثرت القوائم المالية بذلك القصور في الأمور المحاسبية و/أو إذا كان ذلك ممكناً، المعلومات غير الموضحة التي يراها ضرورية لاكتمال الإفصاح في القوائم المالية.

(الفقرة ٣٥٤٩)

ويجب على المراجع ان يصدر رأياً متحفظاً إذا وصل إلى قناعة بان القوائم المالية تأثرت تأثيراً هاماً بالقصور في الأمور المحاسبية إلا إذا كان في تقديره الشخصي أن القوائم المالية مضللة أو غير مفيدة حتى إذا قورنت مع تقريره. وفي الحالة الأخيرة يجب عليه أن يصدر رأياً معارضاً. (الفقرة ٣٥٥٠)

كما يجب على المراجع ان يعتبر القوائم المالية مضللة أو غير مفيدة إذا كان تأثر القصور في الأمور المحاسبية :

- ١- شاملاً لدرجة لاتمكن المراجع من وصف كيفية تأثر القوائم المالية بوضوح.
- ٢- هاما جدا لدرجة تطغى على كل محاولة لوصف كيفية تأثر القوائم المالية بالقصور المحاسبي.

وعندما يصدر المراجع رأياً متحفظاً بسبب القصور في أمور محاسبية فيجب عليه أن:

- أ - يبدأ تحفظه بعبارة {{ فيما عدا }}.
 - ب- يستعمل في فقرة الرأي من العبارات مايفيد بأن تحفظه يعود إلى تأثير القصور في أمور محاسبية على القوائم المالية. (الفقرة ٣٥٥١)
- ويوجد مثالان للرأي المتحفظ بسبب القصور في أمور محاسبية في النموذجين (٥ ، ٧).

وعندما يصل المراجع إلى قناعة باصدار رأي معارض في القوائم المالية ككل بسبب القصور في أمور محاسبية فان عليه ان يستعمل في فقرة الرأي من تقريره عبارات تبين ان الرأي المعارض يعود إلى تأثير القصور المحاسبي على القوائم المالية حسبما فصل في فقرة التحفظ.

ويوجد مثالان لتقرير المراجع ذي الرأي المعارض بسبب القصور في أمور محاسبية في النموذجين رقمي (٦ ، ٨).

ج - الشك غير المتعلق باستمرارية المنشأة :

لو رأى المراجع أن القوائم المالية يمكن أن تتأثر بتعديلات هامة قد يكون في الامكان تحديدها لو عرفت النتيجة المستقبلية لحالة اشك فيجب عليه أن يبدي رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل. (الفقرة ٣٥٥٤)

وفي كلتا الحالتين فانه يجب عليه :

- ١ - أن يبين في فقرة التحفظ وصفا مناسباً لحالة اشك.
- ٢ - أن يبين في فقرة التحفظ وضوح كيف وإلى أي مدى يمكن للقوائم المالية أن تتأثر بسبب التعديل لو حدث.

ويجب على المراجع أن يصدر رأياً متحفظاً عندما يجد نفسه أمام حالة شك غير متعلقة باستمرارية المنشأة إذا رأى أن القوائم المالية يمكن أن تتأثر بتعديلات هامة أما إذا كان في تقديره الشخصي ان تأثير تلك التعديلات على القوائم المالية قد يكون شاملاً أو هاماً جداً لدرج لامتكنه من الحصول على أساس لإبداء الرأي فيجب عليه أن يمتنع عن إبداء الرأي. (الفقرة ٣٥٥٥)

وعندما يتحفظ المراجع في رأيه بسبب حالة شك لاتتعلق باستمرارية المنشأة فإنه يجب عليه :

(الفقرة ٣٥٥٦)

١ - أن يبدأ تحفظه بعبارة {{ باستثناء }}.

٢ - أن يصوغ فقرة الرأي من تقريره بعبارات تشير إلى أن التحفظ في رأيه ينصب على تأثير التعديلات الممكنة على القوائم المالية.

وللايضاح فقد أوردنا نموذجاً للرأي المتحفظ بسبب حالة شك لاتتعلق بأمر يؤثر على استمرارية المنشأة في النموذج رقم (١١) من نماذج تقرير المراجع.

أما عندما يصل المراجع إلى قناعة بالامتناع عن اصدار رأي في القوائم المالية ككل بسبب حالة شك لاتتعلق باستمرارية المنشأة فيجب عليه أن يصوغ فقرة الامتناع عن الرأي من تقريره بعبارات تؤكد ان سبب عدم ابداء الرأي في القوائم المالية يعود إلى عدم وصول المراجع إلى قناعة معقولة تمكنه من ابداء رأي في القوائم المالية ككل بسبب ما قد تتأثر به القوائم المالية حسب ما تم تفصيله في فقرة التحفظ. (الفقرة ٣٥٥٧)

ويبين النموذج رقم (١٢) تقريراً متضمناً عدم ابداء الرأي بسبب الشك.

د - الشك المتعلق باستمرارية المنشأة :

يتطلب الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار من المراجع فحص وتحليل جميع الأدلة والقرائن المتاحة والمتعلقة بهذا الأمر. وقد يصل المراجع بعد هذا التحليل إلى احدى النتائج التالية:

(الفقرة ٣٥٥٨)

١- ان هناك ادلة وقرائن كافية لازالة ما اعتراه من شك حول استمرارية المنشأة. وفي هذه الحالة لاينبغي للمراجع أن يعدل عن تقريره.

٢- على الرغم من أن حالة الشك حول استمرارية المنشأة لاتزال قائمة فان احتمال استمرارها قائم بدرجة معقولة. وان هناك ايضاحاً مناسباً للظروف المتعلقة بحالة الشك في القوائم المالية. فلا ينبغي للمراجع ان يعدل تقريره. الا انه يجب ان يلفت انتابه القاريء إلى المعلومات ذات العلاقة في فقرة {لفت الانتباه}.

٣- أنه على الرغم من ان حالة الشك حول استمرارية المنشأة لاتزال قائمة فان احتمال استمرارها قائم بدرجة معقولة الا ان الإدارة رفضت ايضاح جميع الظروف ذات العلاقة. وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يعدل تقريره بسبب عدم كفاية الافصاح ويتضمن التعديل في تقرير المراجع ما يلي :

أ - إضافة فقرة للتحفظ يبين فيها المراجع الظروف التي جعلته يشك في استمرارية المنشأة ويظهر المعلومات التي رفضت الإدارة ايضاحها.

ب- إصدار رأي متحفظ أو رأي معارض حسب مايراه مناسباً بسبب عدم كفاية الافصاح عن المعلومات المشار إليها في فقرة التحفظ.

٤- أن هناك حالة شك عظيم تحيط بقدرة المنشأة على الاستمرار.

وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل.

عندما يقرر المراجع الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل بسبب حالة الشك المتعلقة باستمرارية المنشأة يجب عليه صياغة فقرة التحفظ بحيث :

(الفقرة ٣٥٥٩)

١- تحتوي على وصف مفصل لكل الأسباب الجوهرية لحالة الشك في استمرارية المنشأة.

٢- تشير بوضوح إلى كيفية وإلى أي مدى يمكن للقوائم المالية أن تتأثر بالتعديلات الممكنة.

عندما تكون هناك حالة شك عظيم حول استمرارية المنشأة فان المراجع لا يستطيع ان يقرر ما إذا كانت القوائم المالية يجب ان تعدل وإلى أي مدى. وطبقاً لذلك فانه يتعين على المراجع أن يصوغ عبارات فقرة الرأي من تقريره بما يفيد بأن امتناعه عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل يعود إلى عجزه عن الوصول إلى درجة معقولة من القناعة تمكنه من اصدار رأي في القوائم المالية بسبب التأثير المحتمل الملحوظ للأمر المذكورة في فقرة التحفظ.

وللايضاح يوجد مثال للامتناع عن إبداء الرأي بسبب حالة شك في استمرارية المنشأة في النموذج رقم (١٣).

(الفقرة ٣٥٦٠)

هـ- عدم الالتزام بمتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للمنشأة الذي ليس له أثر ملحوظ على عدالة القوائم المالية :

(الفقرة ٣٥٦١)

إذا رأى المراجع بناء على الأدلة والقرائن المتاحة له أن القوائم المالية ككل تظهر بعدالة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية إلا أن هناك

تجاوزات في تطبيق احكام نظام الشركات و فقرات النظام الأساسي للمنشأة المتعلقة باعداد وعرض القوائم المالية فيجب عليه :

- ١- أن يبين في فقرة تحفظ مستقلة طبيعة تلك التجاوزات عن متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للمنشأة.
 - ٢- أن يصدر رأياً مطلقاً في القوائم المالية ككل يفيد بانها تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها وتدفعاتها النقدية
 - ٣- أن يتحفظ في رأيه عن الالتزام بمتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للمنشأة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.
- وللايضاح ، فقد أوردنا مثالا لهذا التقرير في النموذج رقم (١٥).

٤/٣/١/٧ توقيع وتاريخ تقرير المراجع :

يجب على المراجع ان يوقع تقريره وأن يضع رقم تسجيله بجانب اسمه. ولا يجوز ان يوقع عن المرجع الا شريك له يتمتع بالتأهيل المهني المناسب. وحاصل على الترخيص. ولايجوز للمراجع أن يوقع التقرير قبل تأكده من محتوياته وانه يتفق مع معايير المراجعة المتعارف عليها كما يجب عليه - قبل توثيقه لتقرير المراجعة - ان يفحص القوائم المالية وأن يتأكد من انها قد اجيزت ممن يقع تحت مسؤوليته الاشراف العام على إعدادها.

ويجب ان يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ اليوم الذي انتهى فيه العمل الميداني. ويجب على المراجع ان يتأكد من أنه لم تقع احداث بين نهاية الفترة المحاسبية موضوع المراجعة وتاريخ تقريره تتطلب الايضاح أو تعديل القوائم المالية ولم يتم ايضاحها أو تعديل القوائم المالية نتيجة لها.

(الفقرة ٣٥٦٢)

٥/٣/١/٧ المراجعون الآخرون :

يجب ان لا يذكر المراجع في تقريره مايفيد باستخدامه لعمل مراجع آخر. وأن كانت المراجعة مشتركة فيجب على المراجعين جميعا توقيع تقرير المراجعة.

(الفقرة ٣٥٦٣)

تركت هذه الصفحة فارغة

نماذج توضيحية لتقرير المحاسب القانوني

تركت هذه الصفحة فارغة

١/٤/٢/٨

نموذج رقم (١)

الرأى المطلق - شركة مساهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة ، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية وللإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأى على القوائم المالية.

رأى مطلق : وفي رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة كما هو في ونتائج أعمالها ، وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بأعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

٢/٤/٢/٨

نموذج رقم (٢)

الرأى المطلق - القوائم المالية الموحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي الموحد لشركة وشركاتها التابعة كما هي عليه في وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الارباح المبقاة الموحدة ، وقائمة التدفق النقدي الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المالية المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ٣٢١ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأى على القوائم المالية.

رأى مطلق : وفي رأينا ان القوائم المالية المذكورة اعلاه ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المالي الموحد لشركة كما هو عليه في وعن نتائج اعمالها، وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٣/٤/٢/٨

نموذج رقم (٣)

رأي مطلق - مع لفت انتباه

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني

إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والايضاحات من رقم (.....) الى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكنا من ابداء الرأي على القوائم المالية.

رأي مطلق : وفي رأينا ان القوائم المالية المذكورة اعلاه ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة كما هو في عن نتائج أعمالها ، وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملزمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

لفت الانتباه : نود الإشارة إلى أن تقرير مجلس الإدارة اوضح ان ارباح هذا العام ازادت بنسبة ١٨٠% عن العام السابق وان ذلك يعود إلى ارباح القطاع الصناعي. وكما هو مبين في الايضاح رقم (.....) فان فترة المقارنة تمثل خمسة اشهر فقط، وقد ظهر صافي دخل القطاع الصناعي في الايضاح (.....) يمثل مبلغ ٢٠٠ مليون ريال للسنة المنتهية بتاريخ بالمقارنة بمبلغ ١٠٠ مليون ريالاً للخمسة اشهر المنتهية بتاريخ

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٤/٤/٢/٨

نموذج رقم (٤)

الرأي المطلق - الانحراف المقبول
عن معايير المحاسبة المتعارف عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة ، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات من رقم (....) الى رقم (....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

رأي مطلق : وفي رأينا ان القوائم المالية المذكورة اعلاه ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة كما هو في ونتائج اعمالها، وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

لفت الانتباه : نود الإشارة إلى أن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة العقود الانشائية طويلة المدى والظاهرة في الايضاح رقم (.....) لا تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، ورغم هذا قبلنا تطبيقها للأسباب المذكورة في الايضاح رقم (.....)

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٥/٤/٢/٨

نموذج رقم (٥)

رأي متحفظ بسبب حذف معلومات ضرورية لاعطاء صورة عادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : لقد اقترضت الشركة بتاريخ مبلغ ريالاً لتمويل توسعة المصنع. ونقتضي تلك الاتفاقية ان تحتفظ الشركة برأس مال عامل لا يقل عن ريالاً ، وأن لا توزع ارباحاً نقدية الا في حدود معينة. وقد بلغت الأرباح المبقة القابلة للتوزيع بتاريخ مبلغ ريالاً، الا ان ذلك لم يظهر في ايضاحات القوائم المالية مما يجعلها لا تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها فيما يتعلق بذلك الأمر.

رأي متحفظ : وفي رأينا فيما عدا عدم ايضاح المعلومات المشار إليها في فقرة التحفظ اعلاه فان القوائم المالية ككل:

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة كما هو في ونتائج اعمالها، وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٦/٤/٢/٨

نموذج رقم (٦)

رأي معارض بسبب عدم ايضاح معلومات تعتبر ضرورية لاعطاء صورة عادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقة ، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكنا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : لقد وقعت الشركة بتاريخ (تاريخ لاحق لتاريخ القوائم المالية) اتفاقا باعت بموجبه معظم اصول (اسم المنشأة المباعة اصولها) بمبلغ ريالاً نقداً بعد موافقة المساهمين، وتمثل اصول (اسم المنشأة المباعة اصولها) ٤٠% من مجموع موجودات الشركة بتاريخ / / ، وقد ساهمت (اسم المنشأة المباعة أصولها) بنسبة ٦٠% من مجموع إيرادات الشركة للسنة المنتهية بتاريخ / / ، الا ان القوائم المالية لم تفصح عن هذا الأمر، كما أن الشركة لم تعد قائمة التدفق النقدي ، لهذا فان القوائم المالية لا تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

رأي معارض : وفي رأينا انه نظرا لعدم اعداد قائمة التدفق النقدي وبسبب عدم الافصاح عن المعلومات المذكورة في فقرة التحفظ اعلاه فان القوائم المالية ككل :

١ - لا تظهر بعدل المركز المالي لشركة بتاريخ ونتائج أعمالها ، وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفي ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الشركة.

٢ - لا تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٧/٤/٢/٨

نموذج رقم (٧)

رأي متحفظ بسبب عدم الالتزام بمعيار محاسبة متعارف عليه ملائم لظروف المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : كما هو مبين في إيضاح رقم (.....) حول القوائم المالية لقد خضعت الشركة لغرامة بمبلغ ريالاً بسبب عدم وفائها بالتزاماتها بموجب أحد العقود الإنشائية. وقد أخبرتنا الإدارة بأنها لن تسجل هذا المبلغ حتى يتم دفعه وهذا يخالف معايير المحاسبة المتعارف عليها التي تتطلب إظهار هذا المبلغ ضمن الخصوم المتداولة. ولو تم تسجيل ذلك المبلغ لنقص كل من صافي دخل الشركة ورأس المال العامل الناتج عن التشغيل خلال السنة والأرباح المبقاة ورأس المال العامل في نهاية السنة بمبلغ ريالاً.

رأي متحفظ : وفي رأينا فيما عدا عدم تأثير عدم تسجيل مبلغ الغرامة المشار إليه في فقرة التحفظ أعلاه فإن القوائم المالية ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المالي للشركة كما هو عليه بتاريخ ونتائج أعمالها، وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، في ضوء العرض والفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بأعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٨/٤/٢/٨

نموذج رقم (٨)

رأي متعارض بسبب عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها
والملائمة لظروف المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في
..... وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك
التاريخ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة
من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات
التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات
المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء
الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : كما هو مبين في إيضاح رقم (.....) حول القوائم المالية قررت الشركة ابتداءً من هذا
العام عدم توحيد القوائم المالية لشركاتها التابعة نظراً لوجود حقوق اقلية في الشركات التابعة لنسب
عالية. ولقد أظهرت الشركة استثماراتها في الشركات التابعة على أساس التكلفة الأصلية. هذا،
ولاعتبار معيار المحاسبة المتعارف عليها وجود حقوق اقلية بنسب عالية أساساً مقبولاً لعدم توحيد
القوائم المالية للشركات التابعة وتختلف الأرقام المعروضة في القوائم المالية المرفقة والمعلومات
الظاهرة في الإيضاحات حولها اختلافاً حذرياً عن الرقام والمعلومات التي تشملها القوائم المالية
الموحدة لو أعدتها الشركة. ولقد أظهرت القوائم المالية للشركات التابعة المصدق عليها من قبل
مراجعي حسابات هذه الشركات خسائر خلال السنة الحالية يبلغ نصيب الشركة فيها حوالي
..... ريالاً.

رأي معارض : وفي رأينا بسبب تأثير عدم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة المشار إليها في
فقرة التحفظ السابقة فإن القوائم المالية ككل :

١ - لا تظهر بعدل المركز المالي لشركة بتاريخ ونتائج أعمالها،
وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي
تحتوي عليها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها للملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بأعداد وعرض القوائم
المالية.

التاريخ : / /

التوقيع

المرخص له برقم

٩/٤/٢/٨

نموذج رقم (٩)

رأي متحفظ بسبب القصور في نطاق المراجعة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وفيما عدا ما ورد في فقرة التحفظ كانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : لقد ادى استخدام نظام إلى لحسابات العملاء لضبط حسابات المدينين إلى وقوع بعض الاخطاء، ورغم ان جوانب القصور في النظام التي ادت إلى هذه الاخطاء قد تمت معالجتها الا ان الإدارة حريصة على استمرار العلاقات الحسنة مع العملاء مما دعاها إلى ان تطلب منا عدم ارسال تاييدات لأرصدة بعض العملاء البالغة ريالاً ولم نتمكن من استخدام وسائل أخرى للتأكد من صحة تلك الارصدة. كما لم نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لتعديل رصيد المدينين، ايراد المبيعات، صافي الدخل ورأس المال العامل.

رأي متحفظ : وفي رأينا باستثناء اثر التعديلات التي كان من الممكن لنا تحديد ضرورتها لو تمكنا من تأيد ارصدة المدينين المفصلة في فقرة التحفظ اعلاه فان القوائم المالية ككل:

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة كما هو في / / ونتائج اعمالها، وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الشركة..

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعدادا وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع :

المركز له برقم :

١٠/٤/٢/٨

نموذج رقم (١٠)

الامتناع عن إبداء الرأي بسبب القصور في نطاق المراجعة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني

إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وفيما عدا ما ورد في فقرة التحفظ كانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : لم يتم تعييننا مراجعين لشركة إلا بعد (نهاية السنة المالية للشركة) لذا لم نحضر جرد المخزون السلعي في أول السنة ولا في آخرها، ولم نتمكن من الاقتناع بكمية المخزون السلعي بأي وسيلة أخرى. ولقد أظهر فحصنا جوانب ضعف خطيرة في سجلات الشركة وفي نظام الرقابة الداخلية. لذا لم نقتنع بأن جميع مصروفات الشركة وجميع إيراداتها قد تم تسجيلها أو أن ماتم تسجيله يعتبر صحيحاً. وبناء على ذلك لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات ضرورية للأصول والخصوم المسجلة أو غير المسجلة وما ينتج عن ذلك من تأثير على قائمة الدخل وقائمة الأرباح والمبقاة وقائمة التدفق النقدي.

الامتناع عن الرأي : بسبب التأثيرات المحتملة الهامة على القوائم المالية للأمر المشار إليها في فقرة التحفظ لم نصل إلى درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية ، لذا فاننا لا نبدي رأياً في القوائم المالية المذكورة اعلاه.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

١١/٤/٢/٨

نموذج رقم (١١)

رأي متحفظ بسبب شك لا يتعلق باستمرارية المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : كم تم بيانه في الإيضاح رقم حول الحسابات الختامية فإن رصيد المدينين الظاهر في قائمة المركز المالي يتضمن مبلغ (.....) ريالاً يمثل مطالبة على أحد الموردين مقابل بضائع معابه. ولا تخضع قابلية هذه المطالبة للتحويل للمعقول في الوقت الحالي.

رأي متحفظ : وفي رأينا باستثناء ما قد تتعرض له القوائم المالية من تعديل حسبما تنتهي إليه المطالبة المشار إليها في فقرة التحفظ أعلاه فإن القوائم المالية ككل:

١ - تظهر بعدل المركز المالي لشركة بتاريخ ونتائج أعمالها ، وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ووفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الشركة.

٢ - تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بأعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

١٢/٤/٢/٨

نموذج رقم (١٢)

الامتناع عن إبداء الرأي بسبب شك غير متعلق باستمرارية المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني

إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : يوجد مطالبة على الشركة بمبلغ ريالاً بسبب اضرار يدعى أنها نتجت بسبب بضائع الشركة كما هو مبين في الايضاح رقم ولا تزال الاجهزة الحكومية ذات العلاقة تتحرى الأمر. وليس في الامكان تقدير ما قد ينتهي إليه هذا الادعاء، كما ان الشركة لم تكون احتياطي لما قد تتعرض له من التزام بسبب ما ذكر.

الامتناع عن الرأي : نظرا لما قد تتأثر به القوائم المالية من تعديل جوهري بسبب ما ذكر في فقرة التحفظ لم نحصل على درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية، لذا فاننا لا نبدي رأياً في القوائم المالية المذكورة اعلاه.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

١٣/٤/٢/٨

نموذج رقم (١٣)

الامتناع عن إبداء الرأي بسبب الشك المتعلق باستمرارية المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني

إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقاة ، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : كما هو مبين في القوائم المالية حققت الشركة خسارة في السنة المنتهية بتاريخ بمبلغ ريالاً كما حققت خسائر كبيرة في كل سنة من (الخمس) سنوات السابقة وبتاريخ (.....) (تاريخ قائمة المركز المالي) تتجاوز خصوم الشركة المتداولة اصولها المتداولة بمبلغ ريالاً كما يزيد مجموع خصومها عن مجموع اصولها بمبلغ ريالاً كما ان الشركة يجب ان تلتزم بشروط قرضها من البنك. ويدعي البنك بان الشركة لم تلتزم ببعض شروط القرض خلال السنة المنتهية في لذا فقد طلب البنك بتاريخ من الشركة تسديد رصيد القرض. هذه العوامل مع ماتم تفصيله في ايضاح رقم (.....) حول القوائم المالية تثير الشك في قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا اجبرت اشركة على تصفية اصولها فمن الممكن ان لا نتمكن من تحقيق القيم الدفترية للمدينين، المخزون السلعي، الاصول الثابتة والمبالغ المدفوعة مقدما بدون تحمل خسائر باهظة، ولا تتضمن القوائم المالية المرفقة أي تعديلات فد تكون ضرورية في حالة تصفية الشركة وتعلق بتحقيق أو تبويب الاصول المسجلة أو مبالغ وتبويب الخصوم.

الامتناع عن الرأى : نظرا لما قد تتأثر به القوائم المالية من تعديل جوهري بسبب ما ذكر في فقرة التحفظ لم نحصل على درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأى في القوائم المالية، لذا فاننا لا نبدي رأيا في القوائم المالية المذكورة اعلاه.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

١٤/٤/٢/٨

نموذج رقم (١٤)

الامتناع عن إبداء الرأي بسبب شك يتعلق باستمرارية المنشأة مع
عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة وفقاً لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

التحفظات : ١ - يعتمد استمرار الشركة على نجاح المفاوضات الجارية بين إدارتها وبعض البنوك للحصول على قرض بمبلغ ريالاً كما هو مبين في الإيضاح رقم إلا أن القوائم المالية أعدت على أساس استمرار الشركة. ولو أدى الأمر إلى تصفية الشركة فقد لا تتمكن من تحقيق القيم الدفترية المسجلة للمدينين والمخزون السلعي والأصول الثابتة والمبالغ المدفوعة مقدماً بدون خسائر كبيرة. ولا تتضمن القوائم المالية أي تعديلات قد تكون ضرورية لو تعرضت الشركة للتصفية.

٢ - لم تحسب الشركة استهلاكاً لأصول ثابتة اشترت خلال السنة، وفي هذا عدم التزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي باستهلاك الأصل خلال فترة استخدامه، وقد أدى عدم احتساب الاستهلاك إلى تخفيض خسائر الشركة عن السنة المنتهية بتاريخ / / بمبلغ ريالاً، كما أدى إلى زيادة صافي أصولها بتاريخ / / بمبلغ ريالاً.

الامتناع عن الرأي : نظرا لما قد تتأثر به القوائم المالية من تعديل جوهري بسبب ما ذكر في البند الأول من فقرة التحفظ فإننا لم نصل على درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية، لذا فإننا لا نبدي رأيا في القوائم المالية المذكورة اعلاه.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :

١٥/٤/٢/٨

نموذج رقم (١٥)

رأي متحفظ بسبب عدم الالتزام بمتطلبات نظام الشركات و/أو
النظام الأساسي للمنشأة ليس له تأثير على اعطاء صورة عادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

من المحاسب القانوني
إلى مساهمي شركة

الموضوع : تقرير المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي لشركة كما هي عليه في
..... وقائمة الدخل وقائمة الارباح المبقاة، وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك
التاريخ، والايضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) المعتبرة جزءا من هذه القوائم المعدة
من قبل الشركة وفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات
التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات
المحاسبية والاجراءات الاخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكنا من ايداء
الرأي على القوائم المالية.

التحفظ : وفقا لنظام الشركات فان النظام الأساسي لشركة ينص على ان مكافآت أعضاء
مجلس الإدارة تتمثل في% من صافي الارباح لكل عضو إلى جانب مرتبه المحدد. وقد تم
اظهار مستحقات ثلاثة من اعضاء مجلس الإدارة ضمن المطلوبات المتداولة ولم تظهر القوائم المالية
استحقاق الآخرين.

رأي مطلق : وفي رأينا فان القوائم المالية اعلاه ككل :

١ - تظهر بعدل المركز المال لشركة ونتائج أعمالها والتدفق النقدي للسنة
المنتهية في ذلك التاريخ ، في ضوء العرض والافصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم
المالية ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة.

رأي متحفظ : ٢ - فيما عدا الالتزام المتعلق بالأمر المشار إليها في فقرة التحفظ ، تتفق مع متطلبات
نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية.

التاريخ : / /

التوقيع :

المرخص له برقم :